

التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار - بين الواقع والمأمول -

Arab cooperation in the field of higher education and innovation - between reality and aspiration -

*د.سارة عزايزة

جامعة العربي التبسي، الجزائر
Sarra.azaizia@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2020/10/01

تاريخ القبول: 2020/09/20

تاريخ الاستلام: 2020/05/20

ملخص: تستهدف الدراسة تسليط الضوء على واقع التعليم العالي العربي في ظل تحديات العولمة، وكذا تحليل لواقع التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار وتقديم مقترحات لتعزيز التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار، ذلك لما للتعليم العالي من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وقد توصلت المداخلة إلى أن التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار ضعيف جدا فيما يخص تبادل الطلاب أو الهيئة التدريسية أو حتى على مستوى البحث العلمي ومعادلة الشهادات، هذا ويمكن العمل على تفعيل التعاون العربي لغايات الارتقاء بالتعليم العالي والابتكار وذلك من خلال العمل على تجسيد جملة من المبادرات والخطوات والتي من بينها إنشاء مؤسسات ومراكز بحوث عربية مشتركة، بالإضافة للعمل على تسهيل إجراءات حركة الطلاب نحو كل الدول العربية وكذا أعضاء الهيئات التدريسية. **الكلمات المفتاحية:** تعليم عالي، وطن عربي، عولمة، تعاون، تحديات.

تصنيف JEL: A23, A29, I20, I21, I28.

Abstract: The study aims to shed light on the reality of Arab higher education in light of the challenges of globalization, as well as an analysis of the reality of Arab cooperation in the field of higher education and innovation and to submit proposals to enhance Arab cooperation in the field of higher education and innovation, This is because higher education is importance in achieving the desired economic and social development, the intervention reached that Arab cooperation in the field of higher education and innovation is very weak in terms of student exchange or faculty or even at the level of scientific research and the equivalence of certificates, it can work to activate Arab cooperation for the purposes of promoting higher education and innovation, by working to embody a number of initiatives and steps..

Keywords: higher education, Arab world, cooperation, challenges, globalization

Jel Classification Codes: A23, A29, I20, I21, I28.

المؤلف المرسِل: د. سارة عزايزة البريد الإلكتروني: sarra.azaizia@univ-tebessa.dz

I. تمهيد:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي مراكز للعلم والمعرفة تقع عليها مسؤولية البحث ونقل العلم خدمة للمجتمع والإنسانية، هذا وتتأثر مؤسسات التعليم العالي بكافة المتغيرات المحيطة سواء كانت المجتمعية، الاقتصادية والتكنولوجية السائدة محليا وعالميا، ويعتبر التعليم العالي من أهم مراحل التعليم حيث أنه يلي مراحل التعليم الأساسية ويعتبر مفتاحا لسوق العمل على المستوى المحلي والدولي، لذلك تعمل مختلف الدول للارتقاء بهذا المجال من خلال تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية الكافية لغايات الارتقاء به، كونه يمثل استثمرا في المورد البشري والذي من خلاله تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وقد عملت الدول العربية بدورها على الاستثمار في مجال التعليم العالي والابتكار من خلال إنشاء جامعات حكومية وأخرى خاصة مخصصة بذلك موارد مالية وبشرية معتبرة، خاصة في ظل الفئة البشرية الشابة الكبيرة التي يحتويها العالم العربي ومستويات البطالة العالية بين أفراد هاته الفئة وهو ما يجعل من العمل على الارتقاء بهذا المجال ضرورة ملحة لدفع العجلة الاقتصادية والاجتماعية بها من خلال تمكين الشباب العربي من خلال المعرفة والمهارات العلمية الكافية.

➤ إشكالية الدراسة: تستهدف الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الموالي: كيف يمكن تقييم واقع التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار لغايات تطويره؟

➤ أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهميتها من مما يواجهه التعليم العالي العربي من مشكلات متعددة تتعلق أساسا بتدني مستوى خريجها ومنتوجها العلمي والبحثي من جهة ومما أفرزته العولمة من تحديات تتعلق بالتهميش والإلغاء نظرا لعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي العربية من منافسة مؤسسات التعليم العابرة للحدود من جهة أخرى ، وهو ما يستدعي التعاون ضمن إطار عربي مشترك لغايات الارتقاء بالتعليم العالي العربي وذلك لغايات الحفاظ على الهوية والثقافة العربية بالإضافة إلى رفع جودة مخرجاتها العلمية لتناسب سوق العمل المحلي والدولي، ذلك من خلال ما تتوفره الدول العربية من مقومات بشرية ومالية تجعل من التكامل العربي في مجال التعليم العالي والابتكار ضرورة ومطلب حرجا.

➤ أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الموالية:

- تقييم لواقع التعليم العالي العربي خاصة وما يشهده المجال من تحديات العولمة؛
 - عرض تحليل لواقع التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار؛
 - عرض جملة من المقترحات لتعزيز التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار
- محاور الدراسة: سيتم تغطية الدراسة من خلال المحاور التالية:
- واقع التعليم العالي العربي في ظل تحديات العولمة؛
 - تحليل لواقع التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار؛

أولاً: واقع التعليم العالي بالمنطقة العربية في ظل تحديات العولمة

يتميز التعليم العالي بالمنطقة العربية بخصوصيته الثقافية وهويته العربية، وبالرغم من الجهود الوطنية والعربية المبذولة للنهوض بهذا القطاع الحساس غير أنه يواجه تحديات أفقرتها العولمة وما ترتب عنها من انفتاح ثقافي واقتصادي.

1.1- خصائص التعليم العالي في المنطقة العربية: (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، 2014، صفحة 99)

يمكن تصنيف مؤسسات التعليم العالي في دول المنطقة العربية، من حيث النشأة التاريخية إلى ثلاثة نماذج أساسية: الأول هو النموذج التقليدي (التاريخي، المركزي، العام، المجاني) وهو الشائع في معظم الدول العربية ما عدا لبنان ودولة فلسطين، ويوجد النموذج الثاني في لبنان ودولة فلسطين وهو يتسم باللامركزية والتعليم الخاص، وقد تكون النموذجان بهذه السمات بحكم النشأة والظروف التاريخية لكل من البلدين ثم انتشر النموذج في مراحل لاحقة في بلدان عربية أخرى.

وفي إطار جهود الإصلاح شهدت الدول التي تتبنى النموذج الأول تطوراً في إطار التفاعل العالمي، فنشأت المؤسسات الخاصة للتعليم العالي، بل إن بعض البلدان في المشرق العربي على وجه الخصوص والتي كانت تتبنى نموذج التعليم العالي العام، قد وصلت فيها نسبة المعاهد والجامعات الخاصة إلى 48,5%، وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، تزايدت أعداد الجامعات الخاصة في المنطقة العربية حيث وصل عددها عام 2011 إلى أكثر من 200 جامعة خاصة، تمثل 40% من عدد الجامعات في المنطقة العربية. أما النموذج الثالث وهو النموذج الخاص الأجنبي فقد ظهر في سياق تطور الجهود نحو الأخذ بالليبرالية الجديدة واقتصاد المعرفة في إطار العولمة، حيث تم التوسع في إدخال فروع للجامعات الأجنبية وغالباً الغربية في كثير من الدول في المنطقة العربية.

2.1- العوامل المؤثرة في دعم مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الوطن العربي: مع حلول الألفية الثالثة أخذت تزايد مؤسسات التعليم العالي الخاصة في كل البلاد العربية بصورة سريعة مدفوعة بجملة من العوامل (الشرجي، 2011، الصفحات 125-126):

- تصاعد الطلب على التعليم العالي ليس بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني العالية في البلاد العربية وإنما لأنه أصبح السبيل للحصول على الوظائف والمهن وعائدها المادي المجزي.
- عجز الدول عن توفير فرص التعليم العالي للجميع بمواردها الذاتية، على الرغم من ارتفاع أعداد مؤسسات التعليم العالي الحكومية، إلا أن معظم الدول العربية عاجزة عن إنشاء ما يكفي من الجامعات والمعاهد الحكومية.

- ترحيب الحكومات بمشاركة القطاع الخاص في إقامة مؤسسات التعليم العالي وتشجيعه على التوسع في نشرها، والارتفاع بمستواها، أو إنشاء جامعات خاصة أو أهلية لا تستهدف الربح المادي، وكذلك إنشاء الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد.
- تحول البلاد العربية نحو اقتصاد السوق: مما أدى إلى سرعة نمو القطاع الخاص وتصديره أخيراً القطاع العام في تحمل برامج التنمية الاقتصادية ليشمل القطاعات الاجتماعية.
- ظهور برامج تعليمية جديدة وتخصصات حديثة: حيث أدى التحول نحو اقتصاد المعرفة إلى اختفاء الكثير من المهن والوظائف التقليدية، وظهور مهن ووظائف جديدة بمهارات وقدرات عالية، وما تتطلبه ذلك من نشأة تخصصات حديثة وبرامج تعليمية جديدة.

3.1- واقع التعليم العالي في الوطن العربي: تشير الإحصائيات عن واقع التعليم العالي بالمنطقة العربية إلى وجود تفاوت في معدلات القيد الإجمالي على مستوى التعليم الجامعي بين دول المنطقة العربية فهناك دول ترتفع فيها المعدلات إلى ما هو أعلى من المعدل العالمي 32% كالسعودية 50,9%، لبنان 46,3%، فلسطين 49,1% والأردن 46,6% وهناك بلاد أخرى تبذل جهوداً كبيرة لزيادة معدلات القيد مثل الجزائر 31,5% ومصر 30,1%، ويظهر الشكل (01) أن معدل القيد في التعليم العالي إجمالاً في الدول العربية هو أقل من المتوسط العالمي ومتأخر جداً عن ما حققته الدول المتقدمة.

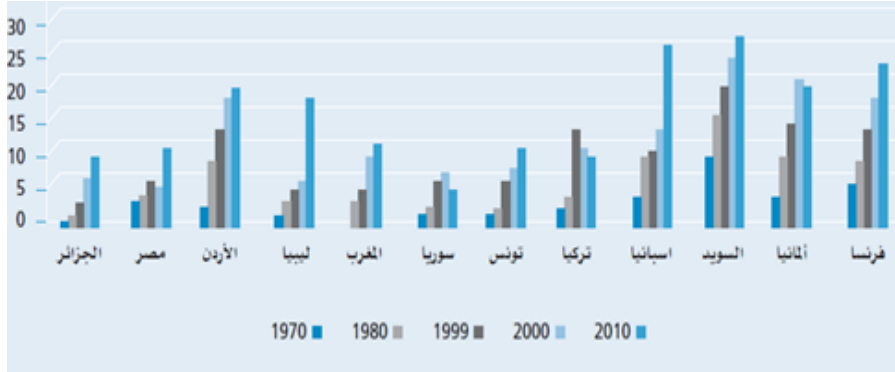
الشكل (01): مقارنة معدلات القيد الإجمالي في التعليم العالي العربي بمناطق أخرى



المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014، ص: 66.

وعلى العموم فإنه رغم الجهود التي بذلتها الدول العربية للارتفاع بمعدلات الالتحاق والقيد الإجمالي في التعليم العالي لتفي بمتطلبات التحول الاقتصادي، إلا أنه لم يوافقها نمو مماثل في أعداد الخريجين، فلا تزال نسب الطلبة الحاملين لدرجات تعليم عال دون ما هي عليه في الدول المتقدمة وهو ما يظهره الشكل (02).

الشكل (02): معدل حاملي درجات تعليم عال في عدد من الدول العربية ودول مقارنة



المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

تقرير المعرفة العربي للعام 2014، ص: 67.

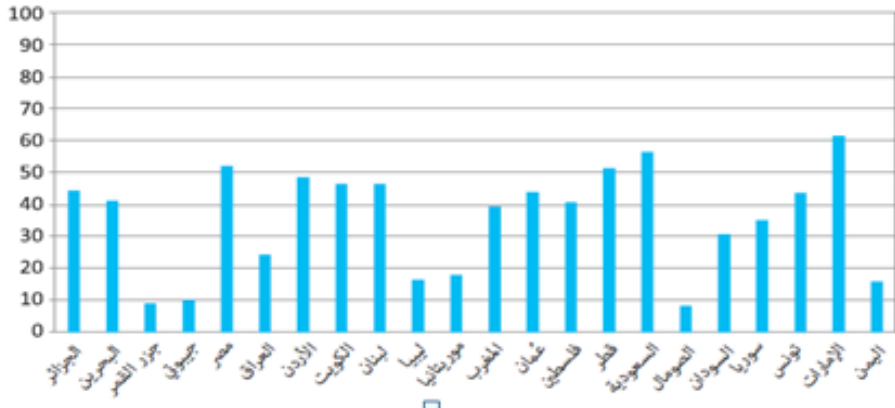
وبالحديث عن مؤشر التعليم العالي في المنطقة العربية والذي يتضمن ثلاث محاور رئيسية تشتمل على: مدخلات، عمليات ومخرجات التعليم العالي والتي يتضمن كل محور فيها جملة من المقاييس الفرعية الظاهرة بالشكل (03)، فإن النتائج التي كشف عنها مؤشر التعليم العالي التابع لمؤشر المعرفة العربي تبين أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين الدول العربية، فقد تفاوتت بين 8,39 (الصومال) و61,44 (الإمارات) وهذا يدل على تفاوت أداء نظم التعليم العالي من دولة إلى أخرى تفاوتاً لا يرتبط بالضرورة بانعدام الاهتمام الرسمي بهذا القطاع بقدر ما يشير إلى أن الجهود التطويرية لا تزال تفتقد للتوجيه السليم الذي من شأنه أن يعزز ربط هذا القطاع بخلق المعرفة وبمسيرة التنمية. (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 61)

الشكل (03): أوزان المحاور الرئيسية والفرعية في مؤشر التعليم العالي

مخرجات التعليم العالي (0.6)				عمليات التعليم العالي (0.1)	مدخلات التعليم العالي (0.3)				
الإنتاج	رأس المال	التوظيف	التخرج		التبادل	الموارد	الاتحاق	الإنفاق	البيئة
المعرفي	المعرفي لدى				الطلابي	البشرية			التمكينية
المؤسسات	الخريجين								
التعليم									
العالي									
1/3	1/3	2/9	1/9		1/6	1/6	1/6	1/3	1/6

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
تقرير المعرفة العربي للعام 2016، ص: 60.

الشكل (04): نتائج الدول العربية في مؤشر التعليم العالي لعام 2016

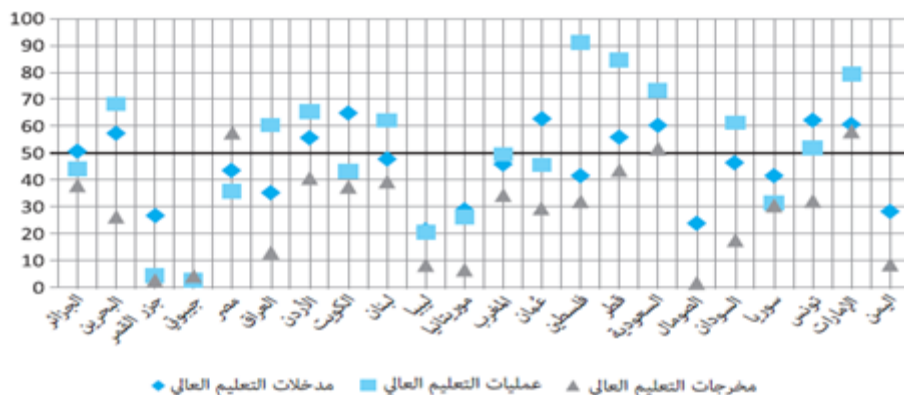


المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 60.

ويظهر الشكل (05) نتائج المحاور الرئيسية المكونة لمؤشر التعليم العالي في المنطقة العربية، ويشير إلى تميز الإمارات والسعودية، قطر والأردن في المحاور الفرعية للمؤشر وخاصة محور عمليات التعليم العالي، بينما يظهر الشكل تأخر كل من جيبوتي وقطر واليمن، ليبيا وموريتانيا في مؤشر مخرجات التعليم العالي.

الشكل (05): نتائج الدول العربية في المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم العالي لسنة

2016



المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 61.

4.1- مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي:

- يشكو التعليم العالي في البلدان العربية مما يلي: (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية، 2014، الصفحات 101-102)
- الجامعات العربية وخاصة الحكومية العريقة تعاني من طرق تدريس غير ملائمة، كما تعاني فقرا شديدا في سياسات البحث العلمي، ومقررات أكاديمية لم يحدث معظمها، بالإضافة إلى عدم ملائمة التدريب التقني والتأهيل العلمي لمقتضيات التقدم في اقتصاديات المعرفة التي تنشده هذه البلاد.
- إن التوسع في دعوة الجامعات الغربية وبخاصة في دول الخليج العربي، من شأنه أن يساعد على إدخال طرائق حديثة، ومقررات ومتخصصات مواكبة لمتطلبات مجتمع المعرفة، إلا أنه قد يخلق بعض التناقضات الاجتماعية والسياسية منها:
- قد يحدث تقدم في البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية والرياضيات والتقنية، إلا أن الثقافة المحيطة بهذه الجامعات ستظل كما هي ومن ثم ستواجه هذه الجامعات خطر عدم تكامل المعرفة.
- الجامعات العالمية الموجودة في دول الخليج باهظة التكاليف، بينما تدعم سياسات هذه الدول التعليم المجاني وهذا من شأنه أن يلقي العبء الأكبر في التعليم على الجامعات الحكومية، أما الجامعات العالمية فسيكون طلابها من أبناء الوافدين الذين لديهم القدرة المالية للالتحاق بهاته الجامعات، وهو من شأنه أيضا أن يخلق فجوة امتلاك المهارات والعلوم بين خريجي الجامعتين.
- إضافة إلى كون: (حفيظ، 2010، الصفحات 109-116)
- عملية تدويل التعلم العالي عربيا، لا تتم انطلاقا من وجود فضاءات متتابعة ومتشابهة: وطنية وإقليمية وعالمية، بقدر ما تتم من خلال وجود فضاءات منفصلة لا تحقق قدرة تفاوضية (مع الخارج

وفي مستوى صياغة الاتفاقيات) أو تنمية (في الداخل وفي مستوى ترشيد التنمية) ذات أهمية بالنسبة للجامعات ضمن مسار إصلاحها.

- غياب المسالك العابرة أو الجسور الناقلة التي هي في أساس تكوين أي فضاء أكاديمي أو جامعي، حيث أن ميزة هذه المسالك أو الجسور الناقلة هو في قدرتها على تعزيز سيولة الحراك الطلابي، وتعميم القيمة التبادلية للشهادة وحراك المهارات العلمية وحراك الباحثين في سياق أوضاع عربية تتسم بصعوبة التنقل بين البلدان وشروط الحصول على تأشيرات الدخول بدرجة تماثل أحيانا صعوبة الحصول عليها إذا كان مقصد الباحث دول الشمال.

- لأن كان للتعاون العلمي في الخطاب الرسمي مكانة هامة، إلا أنه لم يكن ليُشمل في يوم ما وبشكل عملي مفهوم الفضاء الأكاديمي ولا المنطقة الأكاديمية، حيث اتسمت السياسات التعاونية في معظمها بطابعها الحكومي في غياب المبادرات خاصة وفي سياق تنعدم فيه الاستقلالية ولو كانت نسبية في اتخاذ قرارات التعاون.

- عدم قابلية القوانين المنظمة للمؤسسات الجامعية في البلدان العربية للتشبيك، وتشابه قوانينها التأسيسية والمفهوم المركزي الذي تقدمه لفكرة التعاون الجامعي والبحثي، حيث أن المركزية هي السمة البارزة في معظم تلك النصوص والتطبيقات المتصلة بها.

➤ كما يعاني التعليم العالي في الوطن العربي من المشكلات التالية:

- يعاني التعليم العالي في المنطقة العربية من نقص كبير في أعداد أعضاء هيئات التدريس إذ أن معدل التأطير، أي عدد الطلبة لكل عضو تدريس بلغ 25 في العام 2015 بينما يبلغ المعدل العالمي 16، والمعدل العربي هو أعلى معدل في العالم كافة، بما في ذلك منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ولا يقرب من المعدل العالمي إلا في لبنان وتونس والمغرب، ويؤثر هذا الأمر سلبا على جودة عمليات التعليم والتعلم وعلى إنتاجية أعضاء هيئة التدريس والمؤسسات على حد سواء، كما تعاني مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي أيضا من المؤهلات غير المناسبة لكثيرين ممن يمارسون التدريس فيها حيث أن نسبة حملة الدكتوراه من بين أعضاء هيئات التدريس لا تتجاوز 60%، بينما لا تزيد نسبة حملة لقب أستاذ عن 16% (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009، صفحة 103).

- غياب خطط محددة في الجامعات العربية لتوجيه الطلبة ومقاربة أعداد الملتحقين في مختلف الميادين من زاوية العلاقة مع أسواق العمل الداخلية والخارجية (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009، صفحة 103).

- يشير واقع التنمية المهنية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في كثير من الدول العربية إلى ضعف التنمية المهنية لهذه الفئة، حيث قلة البرامج التدريبية المقدمة للأساتذة في التعليم العالي (سلامة، 2011، صفحة 34).

— رغم قيام بعض الجامعات العربية والمراكز البحثية بتوفير شبكات قطرية علمية وربط البعض منها بالشبكات الدولية للمعلومات، إلا أن عدم انتظام تكامل الشبكات القطرية في العديد من الدول العربية وعدم وجود شبكات المعلومات فيما بين الدول العربية يحول دون تبادل المعلومات العلمية وتبادل نتائج الأبحاث بيسر وسهولة فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في الأبحاث وإلى الهدر في الطاقات البحثية العربية (مجذوب، 2011، صفحة 86).

5.1- تمويل البحث العلمي في الوطن العربي: لا يتعدى معدل الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول العربية 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وباستثناء ليبيا وتونس و المغرب التي يصل فيها هذا الإنفاق إلى معدلات أعلى من 0,7%، في حين يصل إلى 3,8% في السويد و 2,68% في الولايات المتحدة الأمريكية ويندر أن يقل عن 1,8% في الدول الأوروبية أو الآسيوية الناشئة، ويضاف إلى أزمة التمويل في المؤسسات البحثية الحكومية أو الخاصة، تعقيدات الأنظمة الإدارية والمالية المعمول بها في أغلب المؤسسات البحثية العربية (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009، الصفحات 173-174).

6.1- معوقات البحث العلمي والابتكار في الجامعات العربية: تكاد الجامعات العربية جميعها تحصر غالب اهتمامها بالعمل التدريسي في المقام الأول، ويأتي الاهتمام بالبحث العلمي بها في الدرجة الثانية، بل قلما يجد البحث ما يلزم له من دعم وتأسيس، يرد هذا القصور ابتداء إلى قلة الدعم المالي للجامعات، بل قلة الإنفاق على البحث العلمي بالجامعات خاصة، لكون مردود البحث لا تظهر بالسرعة التي يتوقعها متخذو قرار التمويل، ففي الأغلب يصبح اللجوء لإنقاص مال البحث هو المخرج متاح من أزمة ضعف التمويل بالجامعات (مجذوب، 2011، صفحة 86). في معظم الدول العربية ربطت هيئات البحث العلمي بنظم التعليم العالي بدلا من ربطها بنظم الإنتاج والخدمات—كما هو الحال في الدول الصناعية—مما ساهم في خلق فجوة بين نظم التعليم والبحث من جهة، والحاجات الاقتصادية والمجتمعية من جهة أخرى (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009، صفحة 166).

7.1- التعليم العالي في الوطن العربي وتحديات العولمة: يواجه التعليم العالي في الوطن العربي جملة من التحديات في ظل ما أفرزته العولمة من أبرزها: (بوظانة، 2009، الصفحات 04-05)

— في إطار العولمة فإن الاندثار والإلغاء والتهميش سوف يطال النماذج الثقافية الأضعف ومن هنا لابد لمؤسسات التعليم العالي العربية، منفردة أو في إطار من التكامل والتعاون من لعب دور فاعل في المحافظة على الثقافة والهوية وتطويرها وترسيخها.

— كما ستواجه تحد آخر هو القدرة على ضمان الجودة العالية ومميزة لبرامج التعليم، يمكنها من منافسة الغزو الكبير للجامعات والمؤسسات العابرة للحدود، لنظم التعليم الوطني، ولن تتمكن المؤسسات العربية بشكل منفرد من مواجهة هذا التحدي، على أنها في إطار من التكامل الأكاديمي

والمؤسسي قد تتمكن من تحسين جودتها ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية في أسواق التعليم العالي المعولمة.

— تحدي التهميش والتجزئة، حيث أصبح من المؤكد أن القدرة على البقاء في ظل العولمة لن يتأتى للدول والمؤسسات إلا في إطار تكتلات إقليمية وفي جميع المجالات الاقتصادية والثقافية وحتى الأكاديمية، وعليه فإن التعليم العالي في الوطن العربي وجميع مؤسساته الوطنية والإقليمية لابد لها أن تواجه تحدي التكامل والتنسيق لتفادي محاولات الاستقطاب والتهميش والتجزئة، ومن هنا يبرز التكامل العربي كأحد أهم أدوات التصدي والمواجهة.

— والتحدي الآخر الذي بدأت معالمه تتطور بشكل سريع هو التوجه الاقتصادي نحو ترسيخ نموذج الاقتصاديات الليبرالية الجديدة، وهو أحد إفرازات العولمة ويسعى إلى تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية بما في ذلك تقليص دورها في الاتفاق على التعليم العالي وترك حرية أكثر للقطاع الخاص، وسيكون لتطبيق هذا التوجه انعكاسات سلبية كبيرة على قطاع التعليم العالي على نوعيته وكفاءته.

— التقدم غير المسبوق في مجالات الاتصال والمعلومات وهذا التقدم أدى على زيادة الفجوة المعلوماتية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولم تتمكن الجامعات العربية من إحراز أي تقدم في هذا المجال نظرا لتشتت الجهود وخاصة في مجال تطوير البرمجيات، وتدريب العاملين وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة وغيرها.

2- تحليل لواقع التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار

أضحت الحاجة للتعاون والتكامل بين الدول العربية في مجال التعليم العالي ضرورة ملحة في ظل ما يشهده العالم من انفتاح غير مسبوق غير أن واقع الحال يشير إلى أن التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار في أدنى مستوياته على جميع المحاور هذا رغم وجود جملة من المبادرات العربية.

1.2- بروز الحاجة للتعاون العربي في مجال التعليم العالي: لا تمتلك أغلب الدول العربية مقومات القدرة على منافسة الجامعات العابرة للحدود بشكل منفرد وذلك لتدني برامجها، ومحدودية إمكانياتها ومحدودية دورها في إنتاج المعرفة وتبادلها، وانخفاض مستوى خريجها وعدم ملاءمتها للأسواق المحلية، ومن ثم فإنها ستكون على المستوى البعيد مؤهلة للتهميش والاستبعاد من خريطة التعليم العالي وما لذلك من تأثيرات خطيرة على التنمية الوطنية والحفاظ على الثقافة والهوية الذي ستجلبه المؤسسات الوافدة بأشكالها المختلفة (تقليدية، عبد بعد، عبر الانترنت)، وستظل الجامعات العربية محدودة التنافسية في ظل أسواق التعليم العالي المعولمة، وهو ما يتطلب مزيدا من التكامل والتعاون بين مؤسساتها مما سيرفع من مستوياتها ويحسن برامجها والعمل على تجويد مخرجاتها بالشكل الذي يجعلها قادرة على الخوض في غمار التنافسية الشرسية لتيار العولمة (بوظانة، 2009،

الصفحات 04-06)، هذا ويشير مصطلح التعاون في التعليم العالي إلى تشارك فريقين أو أكثر، من مؤسسة أو أكثر من دولة أو أكثر على تحقيق أهداف واضحة ومتفق عليها، ويحتاج حصول التعاون عاد لتحفيز من المفترض أن تقوم به منظمة ترعاه وتسهل إنجاحه (الصوفي، 2009، صفحة 05).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أصبح مشروع بناء فضاء أكاديمي وجامعي عربي من الأمور ذات الأولوية خاصة وما تنسم به المنطقة العربية بخصائص تكاملية تعزز من إمكانيات بناء مثل هذا الفضاء، فحوالي 65% من سكان المنطقة هم شباب لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما كما أن التنامي السريع لمؤسسات التعليم العالي وتنامي أعداد الطلاب، وتحديدًا طلاب الدراسات العليا، إضافة إلى تنامي بطالة حاملي الشهادات، وصعوبة الحراك الدولي لهؤلاء، هي معطيات من شأنها أن تزيد من التركيز على التعليم العالي، وأن تضخم من التوقعات المتصلة به وبمخرجاته (حفيظ، 2010، صفحة 119).

2.2- تحليل لمجالات التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار: سيتم من خلال تحليل النقاط الموالية عرض لواقع التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار:

➤ **التحرك الإقليمي والدولي للطلاب العرب:** فيما يتعلق بالحركة الإقليمية والدولية للطلاب العرب، وهي قناة أساسية من قنوات الانفتاح التي تساهم في الاحتكاك بالآخر في مجالات الدراسة والبحث والتدريب والتفاعل مع ما لديه من معرفة مضمرة، فتشير البيانات إلى ازدياد التحرك الطلابي في العشرين عاما الأخيرة في أنحاء العالم، فهناك ما يقرب من ثلاثة ملايين طالب بالتعليم العالي في أنحاء العالم يدرسون خارج بلادهم، منهم نحو ربع مليون طالب عربي يمثلون 7.3% من الطلاب الأجانب، وتفيد بيانات اليونسكو لسنة 2014 أنه في سنة 2012 كان هناك أكثر من 314000 طالب عربي يدرسون خارج بلادهم، كما أن البلاد العربية تستضيف نحو 253000 طالب دولي، وبحسب بيانات اليونسكو عن العام 2012 تعتبر فرنسا الوجهة الرئيسية حيث تستضيف حوالي 28,5% منهم، تليها الولايات المتحدة 18,8%، ثم الإمارات 10,9% والمملكة المتحدة 9,4%، كما أن هناك 27% من الطلاب العرب يدرسون في مؤسسات للتعليم العالي في بلاد غير بلادهم في المنطقة العربية، وهو ما يخلق للتعليم العالي سوقا إقليمية تتسع بشكل متزايد وتعكس أهمية اقتصادية للإقليم وتزيد نحو تحقيق استراتيجيات التداول، وتعتبر مصر والأردن ولبنان من أكثر البلاد استقبالا للطلاب العرب، وتنوع مجالات الدراسة لهؤلاء الطلاب، وتشمل إدارة الأعمال والهندسة والإنجليزية كلغة ثانية (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، 2014، صفحة 89).

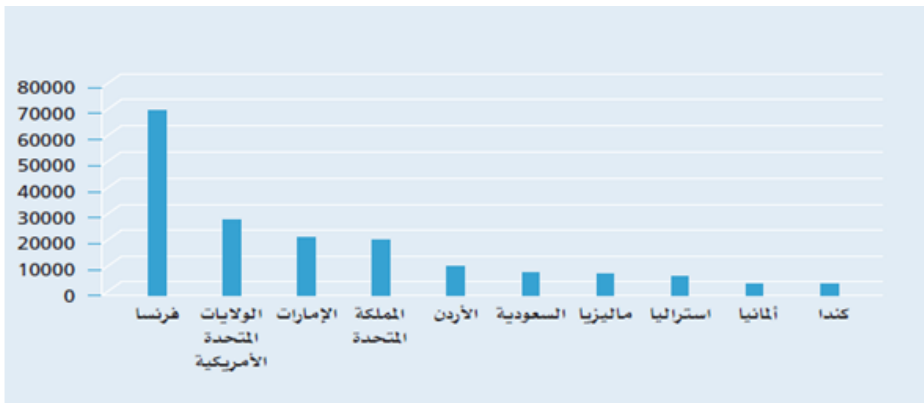
ويوضح الشكل (06) توضيحا لعدد الطلاب العرب الذين يدرسون خارج بلدانهم ويظهر الشكل أن أكبر عدد للطلبة السعوديين تليها المغرب فالجزائر وتونس، ويوضح الشكل (07) أن كل من فرنسا والولايات المتحدة ثم الإمارات فالمملكة المتحدة تمثل الوجهات الرئيسية للطلاب العرب.

الشكل (06): عدد الطلاب العرب الذين يدرسون خارج بلدانهم الأصلية



المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014، ص: 89.

الشكل (07): الدول العشر الأولى كوجهة للطلاب العرب



المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 89.

وتجدر الإشارة إلى أن العائق الأساسي أمام التنقل الطلابي من بلد لآخر، يظل وبالدرجة الأولى متصلاً بإجراءات القبول الإداري وبانعدام المنح (تقل النسبة بين طلاب المغرب العربي في صورة الحديث عن الحراك المغاربي وكذلك طلاب منطقة الخليج العربي، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالتنقل داخل دول مجلس التعاون نحو الأردن ولبنان ومصر) (حفيظ، 2010، صفحة 108)، هذا ويؤدي تضخم إرسال الطلاب إلى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في النهاية إلى زيادة معدلات هجرة الأدمغة العربية وهي الظاهرة التي فقدت بها الدول العربية أعداد هائلة من الكفاءات لا يمكن تعويضها وهي إحدى أسباب تخلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (بوظانة، 2009، صفحة 09).

➤ **ضعف التعاون العربي في مجال البحث العلمي** (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، 2014، صفحة 115): أصبح التعاون البحثي ميزة غالبية في مجال البحوث العلمية، مما يساعد على تشارك الخبرات والتكاليف والموارد من خلال العمل معاً، ويسهل تبادل واستغلال المعارف الجديدة ويكشف تقرير البحث العالمي لعام 2011 وضعه دول عربية عن انخفاض التعاون في المنطقة، وعلى الرغم من الوضع العام للمنطقة تعتبر بعض الدول العربية، مثل مصر والأردن والسعودية دولاً ذات تعاون بحثي جيد حيث تبلغ نسبة الأبحاث المنتجة بالتعاون مع باحثين وكتاب من دول أخرى نحو 40%، كما يعتبر التعاون في سوريا واليمن وقطر متدنياً جداً، وهو ما يشير إلى ضرورة توسيع شراكات التعاون البحثي التي من شأنها تعزيز النمو وتطوير العمل المشترك مع الدول الأكثر تقدماً.

وفي المنطقة العربية وكما هو عليه الحال عالمياً، فإن شريك التعاون الأكثر شيوعاً في البحوث هو الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشراكة الخاصة والمتكررة بين السعودية ومصر، حيث تعتبر السعودية الشريك الرئيسي لمصر بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تمثل الأردن الدولة الأكثر تعاوناً، حيث ارتفعت نسبتها في التعاون البحثي إلى 43%، ويبدو أن مصر تلعب دوراً محورياً في الربط داخل المنطقة ومع أوروبا وشمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

➤ **تبادل الأساتذة والباحثين:** قدر المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي حجم حراك الأساتذة بين الدول العربية بـ 6% من إجمالي أعضاء الهيئة الأكاديمية في الوطن العربي، وهذه النسبة ضئيلة بالنسبة لحجم قطاع التعليم العالي في الوطن العربي، حيث يفضل الأساتذة والباحثون العرب التوجه لاستكمال الدراسة أو إجراء بحوث ما بعد مرحلة الدكتوراه إلى الجامعات الأجنبية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث يتجه حوالي 80% من الأساتذة الحاصلين على إجازات تفرغ دراسية إلى جامعات أجنبية بدلاً من الجامعات العربية (بوظانة، 2009، صفحة 09).

ويؤثر الوضع الراهن لحراك الأساتذة والباحثين على ثلاث جوانب سلبية على التكامل والتعاون الأكاديمي العربي (بوظانة، 2009، صفحة 10):

- عدم استفادة الجامعات العربية ومراكز البحوث من خبرات وتجارب هذه الكفاءات.
- محدودية مساهمة هذه الكفاءات في تدعيم التعاون والتكامل بين الجامعات ومراكز البحوث عن طريق توأمة الجامعات، وتطوير برامج دراسية مشتركة وتنفيذ برامج بحوث مشتركة.

- المساهمة في تضخيم معدلات هجرة الأدمغة.

➤ **تشبيك وتوأمة الجامعات:** لقد أثبت التشبيك والتوأمة من خلال البرنامج الذي أطلقته اليونسكو في عام 1991 33 كراسي اليونسكو وتوأمة الجامعات 3، نجاحا كبيرا في تفعيل التعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في جميع القارات، ويظل التشبيك والتوأمة عاملين رئيسيين في عمليات التعاون والتكامل الأكاديمي، وفي الوقت الحاضر ما زال هذا الجانب يكاد يكون مفقودا بين الجامعات والمؤسسات العربية، بالرغم من الجهود التي يبذلها اتحاد الجامعات العربية في هذا المجال (بوظانة، 2009، صفحة 11).

➤ **الاعتراف بالشهادات:** لقد اعتمدت الاتفاقية بشأن الاعتراف بشهادات التعليم العالي في الدول العربية سنة 1978 وصادقت عليها 14 دولة فقط من أصل 22 دولة، إلا أنه لم يعاد النظر في هذه الاتفاقية رغم التغيرات العميقة التي شهدتها التعليم العالي في هذه البلدان خلال العقد الأخير ويتوافق ذلك مع انخفاض الثقة بين بعض البلدان العربية حول الشهادات التي تمنح في الأخرى (مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، 2009، صفحة 64).

3.2- مبادرات في التعاون العربي: لقد شهد التعاون العربي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي إطلاق جملة من المبادرات أبرزها: (مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، 2009، صفحة 40)

- إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي: أنشأت الصندوق عام 2007 مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم لدعم البحث العلمي وخصصت له تمويلا قيمته مليار درهم إماراتي، تغطي نشاطات الصندوق بكافة الدول العربية وتشمل مشروعا لترجمة الكتب المرجعية إلى اللغة العربية بواقع كتاب يوميا (365 كتاب سنويا) وآخر لدعم إفاد الشباب من مختلف الدول العربية للدراسات العليا في جامعات عالمية مرموقة إلى جانب تنظيم مشاريع متعددة للبحث العلمي.
- مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات: مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تابع لمنظمة اليونسكو أنشأته وزارة التربية والتعليم في البحرين والذي سوف يساهم في تنمية المنطقة العربية بتسخير طاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- شبكة المعلومات العربية حول التربية: بادرت إلى إنشاء هذه الشبكة الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، وهي منظمة لبنانية غير حكومية، وهي ستتحول إلى منظمة عربية توفر هذه الشبكة عن طريق مراسلين في سائر البلدان العربية ومصادر أخرى معلومات ببلوغرافية حول كل ما يصدر في البلدان العربية من دراسات عربية حول التربية (كتب، مقالات، رسائل وأطروحات جامعية).

3 - مقترحات لتعزيز التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار

إن مواجهة إفرزات العولمة وتحدياتها حتم على الدول العربية من رفع تنافسية قطاع التعليم العالي والابتكار بها وذلك لن يتحقق إلا في إطار تكاملي عربي، مما يمكن من تحقيق التنمية الوطنية والحفاظ على الهوية والثقافة العربية الأمر الذي يدعو إلى تعزيز أكبر لمجالات التعاون وبناء فضاء عربي موحد للتعليم العالي.

1.3- في مجال التنسيق والتعاون على المستوى القومي العربي: يمكن العمل على تعزيز التنسيق والتعاون عربيا من خلال: (مجذوب، 2011، صفحة 93)

- إنشاء هيئة تضم ممثلين من المؤسسات البحثية والجامعات العربية ذات الاهتمام المشترك تتولى تنسيق البرامج السنوية التي تقوم بتنفيذها تحاشيا للتكرار والازدواجية.
 - أهمية قيام المنظمات والاتحادات العربية بتنفيذ فعاليات علمية مشتركة لتقليل النفقات وتوحيد الجهود.
 - تعظيم وتفعيل العلاقة بين الباحثين العرب بالدول المتقدمة علميا وزملائهم بالجامعات العربية.
 - إنشاء مؤسسات بحثية للعمل المشترك مثال: المركز العربي للأمراض المعدية.
 - إنشاء مراكز بحوث متميزة متخصصة تكون مرجعية على نطاق الوطن العربي.
 - التعاون بين المؤسسات البحثية بما فيها الجامعات في إجراء البحوث المشتركة داخل القطر من جهة وبينها والمؤسسات البحثية في الأقطار العربية من جهة ثانية إما عن طريق اتفاقيات ثنائية أو جماعية، أو عن طريق الاشتراك بالروابط العملية المتخصصة التي استحدثها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.
 - خلق شراكات واتفاقيات بين مؤسسات البحث العلمي العربية ونظيراتها في الدول المتقدمة.
- 2.3- في مجال تهيئة الجو المناسب للبحث العلمي: يمكن العمل على تطوير البحث العلمي عربيا من خلال:
- (مجذوب، 2011، صفحة 92)

- مبادرة الأقطار العربية التي لا تمتلك أجهزة لتنظيم البحث العلمي إلى إنشاء مثل هذه الأجهزة أو تطويرها بالنسبة للأقطار التي تمتلكها، على أن ترتبط هذه الأجهزة بالسلطة العليا في الدولة.
- الاهتمام ببناء مؤسسات بحثية داخل الجامعات تتوافر فيها مختبرات مناسبة للبحث العملي وأن تكون ذات نظم مرنة وتقاليد علمية، مع التوسع في إنشاء المدن التكنولوجية في سائر الدول العربية لما لها من دور فاعل في تعظيم وتفعيل عملية البحث العلمي وتطبيق نتائجه على أن تجهز مختبراتها بالأجهزة الضرورية، إضافة إلى توفير المعامل اللازمة للمساعدة في تصنيع وصيانة الأجهزة العلمية وأن يتم الربط بينها وبين المؤسسات البحثية داخل الجامعات.

- إشراك عضو هيئة التدريس والباحث في التخطيط لمؤسسته العلمية وفقا لإستراتيجية البحوث المعتمدة على المستوى القطري مع إشراك الجهات المستفيدة مباشرة من نتائج البحث العلمي في وضع السياسة البحثية.
- احترام الحرية العلمية في حدود ضوابط وأخلاقيات البحث العلمي.
- التقويم المستمر لمؤسسات البحث العلمي وتطويرها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في معظم الدول العربية ربطت هيئات البحث العلمي بنظم التعليم العالي بدلا من ربطها بنظم الإنتاج والخدمات - كما هو الحال في الدول الصناعية- مما ساهم في خلق فجوة بين نظم التعليم والبحث من جهة والحاجات الاقتصادية والمجتمعية من جهة أخرى، وتمثل سياسات دعم العلوم والتقنيات إحدى أهم الخطوات للرد العملي الأكثر كفاءة وجدوى على تحديات البطالة بين الشباب، وهجرة الأدمغة، وارتفاع نيز الموارد المالية التي تصرف على استيراد واستهلاك منتجات التقنية الجاهزة (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009، صفحة 166).

➤ كما يمكن تفعيل التعاون العربي المشترك في مجال البحوث من خلال العمل على: (بوظانة، 2009، صفحة 11)

- وضع إستراتيجية عربية للبحث العلمي والتطوير.
 - إنشاء صناديق عربية لتمويل البحوث المشتركة وخاصة في مجال القضايا القومية.
 - البدء في إنشاء أكاديميات ومراكز للتميز وتخصيص الموارد الكافية لتشغيلها واستمراريتها.
 - العمل على استقطاب بعض الكفاءات العربية المهاجرة، بشكل دائم أو مؤقت للعمل بهذه المراكز.
 - يكون دور هذه الأكاديميات والمراكز تقديم الدعم التقني للكلية المناظرة في الدول العربية والتي تحتاج إلى تطوير برامجها ورفع مستوياتها النوعية.
- 3.3- في مجال تطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي العربية: يمكن العمل على: (الابراهيم، 2011، الصفحات 231-232)

- ضرورة العمل على اختيار القادة الأكاديميين من مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي وفق أسس علمية بحيث تتوافر الكفايات الشخصية والمهنية التي تؤهلهم إلى قيادة تلك المؤسسات بما يحقق لها ميزات كبيرة.
- دعوة الحكومات في الدول العربية إلى الدعم المالي اللازم لقيام الجامعات بأدوارها الحقيقية في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي واعتبار هذا الدعم هو الاستثمار الحقيقي لتلك البلاد.
- العمل المستمر على تدريب القيادات الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي بحيث يقوم متخصصون في عملية التدريب وبصورة لا تكون شكلية فقط.
- وضع فريق عمل متخصص في التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي وإشراك القطاع الخاص في ذلك، مع الاستفادة من مؤسسات التعليم العالي الرائدة في هذا المجال.

– العمل على تطبيق نظم الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتبني إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها بشكل سليم.

4.3- في مجال تيسير الحراك الأكاديمي للأساتذة والطلاب بين مؤسسات التعليم العالي العربية: يقترن حراك الطلاب بتميز الجامعات العربية وبوجود قاعدة الاعتراف المتبادل ببرامجها وشهاداتها، بما يمكن من تفعيل انتقال الطلاب بين الجامعات وقضاء فترة دراستهم في جامعات أخرى، وبما يعزز من إعداد الطالب للعمل في بيئات أو دول مختلفة، تماشياً مع العولمة في عمل الشركات والمؤسسات (مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، 2009، الصفحات 38-40)، إن الحراك الطلابي بين الدول العربية يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤدي إلى توطيد العلاقات والروابط الأكاديمية وتساعد في تكثيف التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول (بوظانة، 2009، صفحة 09)، ويمكن العمل على تشجيع وتفعيل نشاطات حراك الأساتذة والباحثين، في إطار من التعاون العربي المشترك، من خلال اعتماد أساليب فاعلة وآليات لتحقيق هذا الهدف، يمكن تلخيص بعضها فيما يلي (بوظانة، 2009، صفحة 10):

– تفعيل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة بين الدول العربية في المجالات العلمية والأكاديمية وخاصة تلك المرتبطة بتبادل الأساتذة والأكاديميين.

– إنشاء أكاديميات ومراكز إقليمية للتميز يوجه إليها الأساتذة والباحثون المهتمون بتخصص هذه المؤسسات.

– تخصيص الموارد الكافية من الصندوق الخاص بالتعاون العربي في المجال الأكاديمي، لتقديم منح للأساتذة والباحثين لإجراء البحوث والدراسات في الجامعات العربية.

➤ بالإضافة إلى العمل على: (مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية/ بيروت، 2009، الصفحات 38-40)

– ضمان الجودة والاعتماد على المستوى العربي: من خلال العمل على إنشاء لجان/ مجالس عربية تتولى وضع أسس ومعايير الاعتماد التخصصي وبصفة خاصة على مستوى البرامج المهنية كالطب والهندسة وإدارة الأعمال، والتعاون في سبيل وضع معايير الاعتماد الأكاديمي الخاصة بالبرامج ذات الخصوصية العربية والتي لا توجد مؤسسات اعتماد مهنية لها، ومن ذلك التاريخ والحضارة الإسلامية.

– إقامة قاعدة بيانات للجامعات العربية: ذلك أن كل تعاون يعتمد على توافر معلومات صحيحة ودقيقة وحديثة ومتجانسة ومن الضروري أن تتولى على وضعها ونشرها إدارة موحدة لتأمين تجانسها، ويقترح في هذا الشأن إنشاء قاعدة بيانات دائمة، تضمن وصول البيانات المتفق عليها.

– الاعتراف بالشهادات (أو معادلة الشهادات) وإنشاء مجلس أو لجان عربية لمعادلة الشهادات: إن أساس التعاون والتكامل في العالم العربي في مجال التعليم العالي والمجالات الاقتصادية والاجتماعية

هو اعتراف مختلف الدول العربية بالشهادات العلمية وهذا الاعتراف من شأنه أن يساهم في حركة الأساتذة والطلاب، ويقترح إنشاء مجلس عربي تنسيقي لمعادلة الشهادات بين كافة الدول العربية على غرار ما هو قائم حاليا في دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تبادل المعلومات والخبرات ووضع الأسس الموحدة لعمليات الاعتراف بالشهادات الأجنبية.

— الاهتمام بكراسي اليونسكو المحدثّة: في مؤسسات التعليم العالي العربيّة ومساعدتها على تبادل الخبرات في ما بينها والعمل على توسيعها.

II. الخلاصة:

مما سبق عرضه يتضح أن التعليم العالي في الدول العربية يتسم بجملة من الخصائص وقد ساعدت عوامل متعددة في دعم مؤسسات التعليم العالي الخاصة، هذا ويعبر تحليل مؤشرات القيد الإجمالي في التعليم العالي ومعدل حاملي درجات التعليم العالي عن مستوى غير كاف عربيا مقارنة بالمستويات العالمية، كما أن هناك تفاوت ملحوظ عربيا في مؤشرات التعليم العالي الأمر الذي يشير إلى تفاوت الجهود المبذولة عربيا، إضافة إلى ما يواجهه التعليم العالي عربيا من مشاكل تتعلق أساسا بطرق التدريس غير الملائمة ونقص أعضاء هيئة التدريس ونقص تدريبهم إضافة إلى وجود الجامعات الغربية التي قد تخلق تناقضات اجتماعية وسياسية، كما يواجه التعليم العالي في الوطن العربي جملة من العوائق التي تحول دون التعاون والتكامل، إضافة إلى جملة من التحديات في ظل ما أفرزته العولمة من متغيرات، الأمر الذي يبرز الحاجة للتكامل عربيا في مجال التعليم العالي والابتكار لغايات التطوير، وقد أظهر تحليل الحراك الطلابي عربيا مستوى متدني وكذا على مستوى الهيئات التدريسية إضافة إلى ضعف التعاون في مجال البحث العلمي، هذا ويمكن تفعيل التعاون والتكامل عربيا في مجال التعليم العالي والابتكار من خلال تشجيع الحراك الطلابي والهيئات التدريسية من خلال عقد الاتفاقيات المختلفة، إضافة إلى العمل على الاعتراف بالشهادات عربيا، بالإضافة للعمل على تحقيق الجودة في التعليم العالي عربيا من خلال إنشاء الهيئات الخاصة وتوفير الدعم المالي الكافي والعمل على إنشاء مؤسسات بحثية مشتركة.

من خلال ما تم عرضه سابقا يمكن عرض أهم توصيات المداخلة من خلال النقاط الموالية:

- العمل على إنشاء هيئات عربية مشتركة مالية، بحثية، وأكاديمية تهتم بمجال تطوير التعليم العالي والابتكار في الوطن العربي.
- عقد الشراكات والاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية في مجال التعاون في مجال التعليم العالي والابتكار.
- العمل على إيجاد آليات فعالية من أجل تجاوز الصعوبات والعراقيل التي يواجهها التعليم العالي عربيا.
- العمل على سد الفجوة الموجودة بين الدول العربية في مجال التعليم العالي والابتكار من خلال تبادل الخبرات والدعم المالي.
- إنشاء مجلس عربي يعنى بمعادلة الشهادات الممنوحة على المستوى العربي، إضافة للعمل على تشجيع البحث العلمي المشترك.

- تيسير حركة الطلاب العرب والهيئات التدريسية ضمن الدول العربية من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرات خاصة ضمن الدول العربية التي تشهد صراعات داخلية كليبيا، العراق، اليمن وسوريا.
- رفع وعي صناعات القرار بضرورة العمل على النهوض بقطاع التعليم العالي والابتكار ضمن تكتل عربي موحد.
- العمل على استقطاب الكفاءات والخبرات العربية المهاجرة والاستفادة من خبراتها.

III. الإحالات والمراجع:

1. عادل عبد الفتاح سلامة. (2011). واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي، (الصفحات 03-39). أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة.
2. عارف الصوفي. (2009). التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والاقليمية والدولية. المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي. بيروت -لبنان.
3. عبد الحكيم الشرجي. (2011). المشاركة المجتمعية في إدارة مؤسسات التعليم العالي العربية. المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي. أبو ظبي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدولة الامارات العربية.
4. عبد الله بوظانة. (2009). التعاون والتكامل العربي في المجال الاكاديمي -التحديات وآفاق المستقبل. المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، (الصفحات 01-17). بيروت -لبنان.
5. عبد الوهاب بن حفيظ. (2010). حول مشروع بناء فضاء أكاديمي للمنطقة العربية -مسارات الممكن والمحتمل والمأمول. المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي بعنوان: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية . مصر.
6. عدنان بدري الابراهيم. (2011). تطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي، (الصفحات 192-234). أبو ظبي -الإمارات العربية.

7. مبارك محمد علي مجذوب. (2011). البحث العلمي والتكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي العربية - الواقع والمأمول. المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي، (الصفحات 72-94). أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة.
8. مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية. (2009). إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 1998-2009. المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي. القاهرة -مصر.
9. مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية/ بيروت. (2009). نحو فضاء عربي للتعليم العالي (التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية). المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي -إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 1998-2009. القاهرة -مصر.
10. مكتب اليونسكو/بيروت. (2009). إعلان القاهرة حول التعليم العالي في البلدان العربية. المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 1998-2009. القاهرة -مصر.
11. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية. (2014). تقرير المعرفة العربي للعام 2014 -الشباب وتوطين المعرفة.
12. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2009). تقرير المعرفة العربي لعام 2009 -نحو تواصل معرفي منتج.
13. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). تقرير المعرفة العربي لعام 2016.